

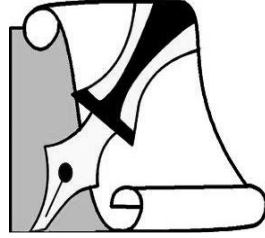


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مرة جديدة يتصدر الموضوع الحكومي مدار البحث في ظل إقبال البلاد على العام الجديد من دون حكومة وسط كارثة إجتماعية وإنسانية يندى لها الجبين بينما تنشغل القوى السياسية في تحاصص سياسي مخجل.

وفي كل أثناء المراوحة الحكومية، يقبع اللبنانيون في بحر من الكوارث التي بات مكررا أن الخطوة الأولى على طريق مكافحتها ستتمثل بحكومة تؤمن إستقرارا سياسيا، ولو هشاً، لعل المقبل من الأيام يشهد هطول المساعدات الدولية على بلد منكوب.

وقبل الولوج في عرض وتحليل ظروف ما حصل من تعثر في تشكيل الحكومة، تجدر بنا الإطلالة على حالة الفقر لدى اللبنانيين لتقدير مدى لامبالاة السياسيين في حالهم.

## الفقر ورفع الدعم

وفي غياب إحصاءات دقيقة ورسمية دائمة حول نسبة الفقر في لبنان التي تتعرض لتبدل مستمر طبقا للأوضاع السياسية والاقتصادية المنحدرة باستمرار في لبنان، لكن جميع المؤشرات تلفت الإنتباه إلى وضع يزداد سوءا مع الأيام وينذر بالمزيد.

وتشير دراسة أخيرة لـ"اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا) إلى نسبة وصلت إلى أن 55 في المئة من اللبنانيين هم تحت خط الفقر. وهي نسبة ضخمة ومرشحة لأرقام أكبر من ذلك في ظل الجمود السياسي وعدم تشكيل الحكومة.

ومعنى الفقر هنا أن يكون الدخل اليومي للفرد تحت الـ100 دولار شهريا على سعر الصرف الأول أي 1515 ليرة للدولار، وهو رقم جد سلبي حسب الخبراء الإقتصاديين.

وفي موازاة ذلك تحضر مسألة الفقر المدقع أي عدم تمكن المرء من كفاية حاجاته الجسدية من السرعات الحرارية ماديا. وهي شريحة عاطلة عن العمل بلغت نسبتها 23 في المئة كما أنها في إرتفاع مستمر حسب الخبراء الذين يشيرون إلى أن الفقر في وتيرة متصاعدة أكثر من السنوات الماضية لأنه مرتبط بالوضع النقدي

والاقتصادي والمالي، وخاصة ارتفاع الدولار كون لبنان يستورد نحو 90 في المئة من منتجاتنا من الخارج عبر الدولار الذي يتناقص في لبنان.

وفي ظل مؤشرات جديدة على اللاسيطرة في ظل ذلك على سعر الصرف، فإن الطبقة الوسطى ستختفي أما الطبقة الفقيرة فتزيد فقرا. كما أن نسبة البطالة في زيادة وقد ناهزت الـ40 في المئة من القوى العاملة مع الأخذ بعين الاعتبار أن النسبة المتبقية لا يعمل معظمها براتب كامل، وبذلك لنا أن نستشف ماهية القدرة الشرائية لدى اللبنانيين. كما يجب التوقف عند مؤشر هام هنا وهو إن 65 في المئة من اللبنانيين المسجلين في الضمان الاجتماعي لا يتخطى راتبهم المليون ليرة شهريا، وهو ما يعني كارثة حقيقية في ظل سبات عميق ومحزن للمسؤولين. ناهيك عن أن 85 في المئة من اللبنانيين المنتجين يتلقون مدخولهم بالليرة اللبنانية التي فقدت 80 في المئة من قيمتها وهو ما ينقلنا تلقائيا الى موضوع يشغل بال اللبنانيين يتعلق برفع الدعم.

يؤكد الخبراء أن الدعم ليس خيارا والمسألة بسيطة: إذا توافرت العملة الأجنبية يستمر الدعم وإذا فقدت فلا دعم. لذا لا امكانية لمعرفة مصير سعر الصرف، وهناك ما بين 55 و60 في المئة من الدعم يذهب الى المحروقات أي بين مليارين و750 مليون دولار الى ثلاثة مليارات دولار، بينما يذهب نحو 150 مليون دولار الى دعم الطحين ما لا يشكل أكثر من 5 في المئة ويجب حمايته.

لكن يبدو الأفق غامضا اليوم على صعيد مسألة الدعم وثمة حديث عن ترشيده، أي بمعنى آخر توجيه له وذلك قد يحصل عبر بطاقات تموينية شهرية بمبلغ معين لمن هم دون خط الفقر يستطيعون عبرها شراء المحروقات مثلا.

على أن الدعم كما هو قائم اليوم لا يمكن الاستمرار به ويذهب كثير منه الى غير المستحقين له. فمثلا على صعيد دعم المحروقات، فإن 40 في المئة من أبناء الطبقة الميسورة يستفيدون منه وكذلك الأمر لمن يتلقون العملة الصعبة من الخارج ومنهم الأجانب الذين باتت تتكة البنزين تكلفهم ثلاثة دولارات.

كما تهرب نسبة 30 في المئة الى سوريا وتدفع عشرة في المئة عملات للتجار، وتبقى نسبة الـ20 في المئة باقية للأسر الأكثر حاجة، وهو ما يشير الى هدر كبير في آلية الدعم الحالية.

وبالنسبة الى السلة الغذائية، فقد دعمت الحكومة بمبلغ تقريبي يبلغ نحو 450 مليون دولار، إستفاد منها بعض التجار بـ250 مليون دولار أي أكثر من 50 في المئة من القيمة.

سيكون ترشيد الدعم حلاً مرّاً لمسألة أمرّ، وسيكون الدعم برمته متعلقاً باحتياطي الدولة من الدولار في مصرف لبنان الذي قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إنه يستطيع الصمود عبره شهرين إلى الأمام وقد تبقى منها أسابيع قليلة.

ومع ارتفاع الدعم على سلع في السوق سيرتفع الطلب على الدولار، وثمة من خرج لتبشير اللبنانيين بقرب مدّ اليد على إحتياطي الذهب، لكن هذا الأمر في حاجة إلى مشروع قانون في المجلس النيابي وهو في الأصل مستبعد في هذه اللحظة.

في كل الأحوال فإن الحل سياسي في الدرجة الأولى وأولى خطواته تشكيل حكومة للبنانيين تكون قادرة على إجراء الإصلاح وجلب العملة الصعبة بعد مفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

لكن ذلك لن يجلب فوراً المال المطلوب من الخارج، ويجب الإنتظار أربعة إلى خمسة أشهر في أفضل الأحوال حسب الخبراء، لإنجاز إتفاقية على هذا الصعيد والشروع في إصلاحات يطلبها المجتمع الدولي من تدقيق في مصرف لبنان ومؤسسات أخرى يعرف أيضاً اللبنانيون من خلاله كم تبقى لديهم من أموال بعد كل تلك الأزمات. وسيكون على لبنان تلبية تحديات كبيرة يطلبها الخارج مثل إعادة هيكلة الإدارة لمعالجة الحشو في التوظيف ومعظمه سياسي وطائفي، ويجب أن يكون ذلك متوازياً مع خلق وظائف جديدة كما مناطق حرة لتدعيم القطاع الصناعي وغيره من الحلول البديلة.

أما إذا رفعت الدولة الدعم بالكامل، حينها يمكن أن نصل الى رقم الـ70 في المئة من الشعب سيصبحون تحت خط الفقر، وهو ما قد يعني أن يتحول لبنان الى دولة فاشلة تعاني من إضطرابات إجتماعية وأمنية خطيرة.

## الفشل الحكومي

في عودة إلى الجهود الكاذبة لتشكيل الحكومة، فإن لقاءات كثيرة عقدت بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري لم تخرج جميعها بغير ما كان متوقعا، نظرا إلى الهوة الواسعة التي تفصل بين موقفي الطرفين.

تتعدد الروايات حول ما يجري مع تحميل مختلف للمسؤوليات. أخصام الحريري يشيرون إلى أنه يلجأ دوماً إلى شراء الوقت ريثما يحزم الرئيس الأميركي دونالد ترامب حقائبه ويمشي خشية من عقوبات تطال زعيم المستقبل. كما أن الحريري يلجأ إلى الوساطات، فيزور رئيس الجمهورية حاملاً تشكيلة مفخخة غير قابلة للحياة ويشيع أجواء إيجابية مخادعة. وحين ينكشف يعلق التعطيل وتطير التفاهم على كتفي رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ويتهم ما سمّاه وطاويط القصر بالتحرك ليلاً لتعكير الجو والإعداد لجولة جديدة من التعقيدات.

وهكذا تراجع الرئيس المكلف عن إيجابيته الأخيرة التي وعد بها والتي تظهره راغباً في التأليف ومستميتاً في سبيله، فيما هو فعلياً ينتظر وصول الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن في الـ 20 من الشهر المقبل. ولذلك فهو لجأ إلى تصعيد طلباته ويقول مخلصه إنه يختلق أذكاراً ويتمسك بصورة غير منطقية بحقيقتي الداخلية والعدل معاً، ويحتكر تسمية الوزراء المحسوبين عليه من دون أي رغبة في إشراك الرئيس عون في الأسماء، ويصر على تسمية وزراء مسيحيين، ويشترط أن يوافق مسبقاً على الأسماء التي يطرحها رئيس الجمهورية. أخيراً، كان الحريري حاسماً في طلباته تلك رافضاً التنازل عن حقيقتي الداخلية والعدل، عارضاً مكانهما وزارات خدماتية أخرى. وبما أن فرنسا تصر على أن تسمي وزير الطاقة والاتصالات، وأن وزارة الأشغال ستكون من حصة الشيعة، اعتبر رئيس الجمهورية أن ما يعرضه الحريري لا يساوي ما سيحصل عليه هو حتى تردد من قبل التيار الحر أن من بين الأسماء التي اقترحها الحريري لتولي وزارتي الطاقة والاتصالات لبنانيين يحملان الجنسية الفرنسية وينتميان إلى حزب القوات اللبنانية وهو الأمر الذي رفضه عون طبعاً، مشيراً إلى عدم إمكانية إعطاء حزب من المعارضة وزيرين، فضلاً عن أن ذلك يعطي الحريري الثلث المعطل، علماً بأنه لا يملك أكثرية نيابية. ومن بين السيناريوات التي تردد أنها كانت موضع نقاش أيضاً، إعطاء 6 وزراء مسيحيين لعون، مقابل التفاهم على وزير مسيحي في الداخلية، على أن تكون الخارجية من حصة الدرور.

وكان غريباً أنه رغم الجو المشحون، خرج الحريري مصرحاً بعد لقاء عون في بعثدا بقرب ولادة الحكومة قبل عيد الميلاد، قبل أن يتضح الموقف بعدها. وهو كان يعلم أن لا تقدم سيحصل وأن ما يطرحه لا يمكن أن يلقى قبولا عند عون، خصوصاً أن العقد الأساسية المتمثلة في حقيقتي الداخلية والعدل بقيت على حالها.

في موازاة ذلك يبعث زعيم المستقبل برسائل غير مباشرة الى المعنيين بضرورة التدخل لدى باسيل لكف يده عن ملف الحكومة في الوقت الذي عادت فيه الامور الى المربع الأول، فبعدها كان البحث محصورا بين الداخلية والعدل، أبلغ الحريري المعنيين أن عون عاد ليطالب بالثالث المعطل، أي الداخلية والعدل والطاقة والاتصالات والدفاع.

في المقابل، يقول البعض إن ذلك يأتي علما أنه قبل اللقاء الأخير في بعثا كانت ثمة مشاورات تمهيدية بالواسطة عبر موفدين إلى بكركي حملوا صيغا وأسئلة وتلقوا صيغا مقابلة وأجوبة، فجاء اللقاء الأخير في بعثا على وعود كان المطلوب التحقق منها والبناء عليها. وهذا يعني أنه عندما خرج الحريري مبشرا بحكومة قبل عيد الميلاد اعتقد كثيرون أن البناء على التقدم المحقق قد جرى وأن الباقي تفاصيل غير أساسية تم الاتفاق على آليتها، وبالتحديد التوافق على اسمين لوزارتي الداخلية والعدل على قاعدة عدم إخضاعهما للمحاصصة واختيار شخصيات موثوقة من الطرفين، من ضمن لائحة ولائحة مقابلة يعدها كل من الرئيسين، وربما يكون بينها اسم مشترك أو أكثر.

تشير وجهة النظر هذه إلى أنه لم تنقطع الاتصالات بين بعثا وبيت الوسط مباشرة وعبر الوسطاء لتبادل اللوائح، قبل أن يحدث تغير مفاجئ أدى إلى انقلاب الأجواء وبدء الحديث عن عدم نضج الظروف لولادة الحكومة، والحديث عن التباعد في النظرة بما يجعل التوافق صعبا رغم النيات الإيجابية، بما أوحى بأن الفرصة قد ضاعت.

كان واضحا أن مصدر التفاؤل المفرط هو الحريري نفسه بما يعني ثقته بأن التقدم المنشود قد تحقق، وبالمقابل كان حرصه الأخير على الإشادة بموقف رئيس الجمهورية في الملف الحكومي مع إعلان الفشل في تحقيق التقدم النهائي، وهو ما بدا أقرب للاعتذار عن التراجع عن السير قدما بخيار التأليف، وإلا لكان المنطقي أن يحمل الحريري شريكه في تأليف الحكومة مسؤولية التعقيد ولو بطريقة غير مباشرة بدلا من تولي الدفاع عنه وعن حرصه على حكومة من الاختصاصيين، وكأن الكلام ثمن استباقي يسدد كي لا يخرج عن رئيس الجمهورية اتهام معاكس.

في المقابل هناك وجهة نظر يحتفظ بها تكتل وزراء الحكومة السابقين تدافع عن الحريري وتهاجم عون.

يقول هؤلاء إنه قبل أكثر من 24 ساعة من حلول عيد الميلاد المجيد كاد الحريري أن يبقّ البحصّة وأن يكشف عن طبيعة التعقيدات الواضحة التي تعترض التأليف، مراهنا على نكاء اللبنانيين ومتابعهم لما من

شأنه أن يفتح باب نور وسط مآسيهم المالية والحياتية والاقتصادية والنقدية الحالكة، واتجاه أنظار التهمة عندهم إلى فريق بعهدا الرئاسي والحزبي والنيابي، وتحالفاته هنا وهناك.

يؤكد هؤلاء أن العقدة هي إياها، فقد رفض فريق بعهدا وزير القاضي زياد أبو حيدر في الداخلية، كما طرح اسم ندى عبد الساتر، كشخصية مقبولة من الجميع في وزارة العدل، ويتمسك الرئيس عون بالعميد المتقاعد جان سلوم للداخلية.

وعليه، لم يكن مستغربا لدى المصادر القريبة من بكركي، ما نتج عن لقاءي الحريري مع عون بعد تدخل البطريرك الراعي لاعادة تسريع ملف تشكيل الحكومة الجديدة بعد حالة الجمود التي سادت هذا الملف مؤخرا، وقالت انه بالرغم من تجاوز عون والحريري استئناف المشاورات بينهما بمسعى والحاح من البطريرك، الا ان ما تكشف لم يكن يؤشر إلى امكانية انجاز ملف تشكيل الحكومة بالسرعة المطلوبة، بعدما تبين ان الفريق المحيط برئيس الجمهورية قد قبل مرغما على عقده تحت إلهاح البطريرك الذي لم يجد مبررا مقنعا يستوجب استفحال ازمة تشكيل الحكومة العتيدة على هذا النحو، فيما المطالب والشروط الموضوعة لم تكن منطقية او دستورية.

ويعتبر رؤساء الحكومات السابقين أنه خلال الاتصالات التي أجريت لتذليل العقد وتضييق شقة الخلافات، انكشفت نوايا هذا الفريق المقابل المبيتة من العملية والتي تؤشر بوضوح إلى رفضه الموافقة على تسريع عملية التشكيل متذعرا باعتراض مكشوف على كل مجمل الصيغة التي طرحها الحريري لتشكيل الحكومة. ويقولون إنه كلما تجاوزنا عقدة حتى تطرح أخرى او يتم التلطي بمطالب او تمثيل الاطراف الاخرين، الامر الذي ولد انطباعا بوجود نوايا غير سليمة وهو ماترجم عمليا بعرقلة تأليف الحكومة العتيدة ومن خلالها اجهاض مساعي البطريرك الراعي.

لذا استمر التباين حول حقيقتي العدل والداخلية وحول اسماء بعض الوزراء حيث أن أي تعديل على العدل والداخلية سيؤثر على توزيع حقائب أخرى، وهذا ما دفع الحريري إلى الإعلان أن تشكيل الحكومة ذهب إلى ما بعد رأس السنة. فيما استمر الاعتراض الدرزي على لسان رئيس الحزب الديموقراطي النائب طلال ارسلان على التمثيل بوزير واحد ولو بحقيبتين.



وتشير وجهة النظر هذه إلى أن المعلومات التي سربت من قصر بعيدا قبل زيارة الحريري أشاعت مناخا سلبيا عن نتائج الاجتماع قبل حصوله. ولاحظت أن الأجواء الإيجابية التي عكسها الحريري كانت بطلب مباشر من عون الذي تمنى عليه التصريح بوجود إيجابيات يتم العمل على استكمالها، غير أن وطاويط القصر تحركت ليلا لتعكير الجو والإعداد لجولة جديدة من التعقيدات، على جري عاداتها منذ التكليف. وكانت تسريبات بيت الوسط تشكو من أن الرئيس عون يريد الدفاع والداخلية والعدل محذرة من محاولات تزوير الحقائق التي يمارسها بعض المحيطين والمستشارين والمتخصصين بفتاوى التعطيل السياسي والدستوري في إشارة إلى مستشار عون سليم جريصاتي.

ويؤكد الحريري أنه لم ولن يتراجع عن موقفه الذي أعلنه قبل التكليف وبعد التكليف بوجود ولادة حكومة من الاختصاصيين تتصدى للإصلاحات في القطاعات كافة ووقف الانهيار الاقتصادي والمعيشي، وأن أي محاولة لفرض حكومة تتسلل إليها التوجهات الحزبية لن يكتب لها النجاح مهما حاولوا إلى ذلك سبيلا. كما يؤكد أنه لن يعتذر رغم محاولات باسيل وجريصاتي عبر عون لدفعه إلى ذلك.

في المقابل لبعيدا وجهة نظر حيث أنها تأسف أن يرجىء الرئيس المكلف العودة للتشاور مع عون، إلى ما بعد رأس السنة بدل أن يكون ما بين عيدي الميلاد ورأس السنة. وتشير إلى أن لا مشكلة في حكومة الاختصاصيين وأنه يراد أن تكون الحكومة في إطار متكافئ كي تحكم وتقوم بمسؤولياتها في المرحلة المقبلة.

وتشير أجواء مواكبة لبعيدا إلى أن التعقيدات لا تتصل بوزارتي العدل والداخلية فحسب إنما في المقاربة الشاملة لكل الحقائق وإسقاط الحقائق على الطوائف والطوائف على الحقائق مشيرة إلى أن ليس هناك من ثلث معطل.

وتلفت الانتباه إلى أن رئيس الجمهورية لا يعرقل إنما هو شريك حتمي وكامل في المسؤولية الدستورية وتقول إن على الرئيس المكلف أن يركز أكثر على مقاربة مشتركة. واستغربت كيف تبدلت الأجواء الأيجابية بعد كلام سابق للحريري فلا يجوز عقد الآمال أمام الشعب الذي يعاني ما يعانيه ونخبه أماله بفعل صراع في ظاهره سلطوي وهو أبعد من ذلك بكثير.

ويؤكد عون حسب زوراه أنه طرح منذ بداية البحث في موضوع تشكيل الحكومة ضرورة توافر معايير واحدة في التشكيل في حين أن التشكيلة التي عرضها الحريري لم تكن تتوافر فيها هذه المعايير، لاسيما من خلال التمسك مثلا بوزارتي الداخلية والعدل اللتين تتكاملان من حيث الامن والقضاء ولا يمكن بالتالي تسليمها إلى فريق واحد.

ويهدف الرئيس عون إلى القول إن الزعيم المستقبلي لا يمكنه التصرف في تشكيل الحكومة على قاعدة الاستفراد لأن تشكيل الحكومات يخضع لنصوص دستورية توجب الاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف لاسيما تلك الواردة في المادة 53 من الدستور.

وقد أزعج عون ما أشارت اليه مصادر بيت الوسط حول وطاويط في قصر بعبدا أو غرف سوداء ، لان رئاسة الجمهورية تعمل علانية وبوضوح وشفافية وعلى الملأ، في حين ان الغرف السوداء موجودة لخدمة الراغبين في تعكير الاستقرار السياسي في البلاد وعرقلة تشكيل الحكومة واسقاط التوازن الوطني والمعايير الواحدة عنها.

والبحث ما زال يدور مكانه بالنسبة لتوزيع الحقائق على الطوائف، حيث يجد عون ان التشكيلة تفتقد الى التوازن والعدالة في توزيع الحقائق المعتمدة سيادية وتلك الاساسية.

وينفي هؤلاء ان يكون البحث قد دخل في اسماء الوزراء ليكون هناك اعتراض على احد منها من هذا الطرف او ذاك، مشيرة الى ان البحث لا زال محصورا بتوزيع الحقائق على المكونات الطائفية والسياسية.

ويدفع عون عن نفسه تهمة طرح حزبيين كمرشحين للتوزير بل هو اقترح اسماء اختصاصيين مستقلين تتوافر فيهم الكفاءة والخبرة لادارة الوزارات التي تسند اليهم.

في هذه الأثناء يقول البعض إن تدخلا خارجيا حدث قبل اللقاء الاخير في بعبدا، بعدما أعلن الحريري عن تشكيل الحكومة قبل عيد الميلاد فحذر الحريري من المضي قدما، وإن اثنين من رؤساء الحكومات السابقين نصحاه بالمثل، سواء لجهة مصير حقيبتين الداخلية والعدل أو لجهة تشكيل الحكومة بما يبدو أنه نتيجة لمبادرة بكركي أو لجهة التوقيت السياسي الإقليمي والدولي، خصوصا لجهة المخاطرة بتمثيل حزب الله في الحكومة ولو بطريقة غير مباشرة قبل نهاية ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وإمكانية التسبب بتعريضه ومقربين منه للعقوبات الأميركية.

ويجب أن نلفت النظر هنا إلى أن اتفاق الطائف لم يتحدث عن توزيع طائفي للوزارات مكتفياً بذكر مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وجرت العادة بتخصيص الوزارات السيادية الأربع، وهي الخارجية والداخلية والمالية والدفاع، للطوائف الأربع الكبرى، أي الموارنة والسنة والشيعية والأرثوذكس. أما الحقائق الوزارية التي توصف بالوازنة، كالطاقة والعدل والأشغال العامة والنقل، فتوزع على الطوائف الأربع الكبرى وطائفتي الدرزي والكاثوليك.

في كل الأحوال تبدو النتيجة واحدة، ولم يتوّج اللقاء الرابع عشر بين الرئيسين بتصاعد الدخان الحكومي الأبيض من بعداء، فقد عاد الحريري إلى بيت الوسط خالي الوفاض، إلا من تلاوة مبررات وأعدار فشل التأليف من على منصة القصر الجمهوري، محاولاً بذلك أن يغطي على وعوده المتكررة للبنانيين بأن تكون الحكومة الجديدة عيدية لهم في عيد الميلاد.

كما يؤكد متابعون للمساعي الحكومية أن السبب الحقيقي لتأخير تأليف الحكومة هو القرار الأميركي بعدم تأليف حكومة في لبنان إلا وفق الشروط الأميركية وهي حكومة من دون مشاركة حزب الله توقع على اتفاقية ترسيم للحدود مع فلسطين المحتلة وفق الصيغة الإسرائيلية. وهي حكومة تضع الأكثرية النيابية خارج المعادلة بذريعة حكومة الاختصاصيين.

ومن الطبيعي أن حكومة بهذه الشروط لن ترى النور فيما الحريري لن يشكل حكومة بغير إرادة الأميركيين، وبالتالي لا حكومة في ظل وجود الإدارة الأميركية الحالية. فالحريري يتعرض لشتى الضغوط الخارجية سيما الأميركية وعقوبات مالية تشملته ومقربين منه وأي حكومة ستؤلف سوف تذهب إلى تصحيح العلاقات مع سوريا لا سيما على صعيد حل أزمة النزوح السوري علماً أن البعض يؤكد أن هناك شبه اتفاق بين الحكومة السورية ورئيسي الجمهورية عون والحكومة حسان دياب على محاولة إعادة النازحين السوريين فور تأليف الحكومة الجديدة. وهذا الملف يعد من الخطوط الحمر الأميركية حتى أن متابعين للأجواء الحكومية يؤكدون أن وزير الشؤون الاجتماعية رمزي المشرفية وضع خلال زيارته إلى سوريا ومشاركته في مؤتمر النازحين الذي عقد في دمشق منذ شهرين بدعوة من روسيا، والحكومة السورية الخطوط العريضة لعودة النازحين.

**الحريري وباسيل**

على أن كل ما يجري يطرح السؤال حول نية الرئيس سعد الحريري إعادة عصر الحريية السياسية على أنقاض التسوية الرئاسية مع الرئيس عون، في ظل الكباش المرير مع رئيس التيار الوطني الحر المبعد عن محاولات الحل جبران باسيل والذي يريد زعيم المستقبل عزله مستفيدا من العقوبات وهو يعلم أنه الشخصية الأكثر حاجة إليها بالنسبة الى البلاد والوحيدة القادرة على إستقطاب التقاطعات الداخلية والخارجية، كما أنه من يملك مفتاح الحل ونقيضه في آن.

وللتذكير فإنه عندما خرج الحريري من التسوية التي أتت به رئيسا للحكومة على أثر المجيء أيضا بالعماد ميشال عون رئيسا للجمهورية منذ العام 2016، حصل ذلك في خضم إنتفاضة شعبية عارمة كان هو أول ضحاياها.. أو هكذا أراد الأيحاء وكأنه استجاب الى الإرادة الشعبية.

جاء هذا الأمر منافيا لرغبة كل الحلفاء والأخصام خاصة مع رفض الحريري عودة باسيل الى الحكومة، حتى اعتقد أنه تمكن من العودة وحيدا من دون باسيل بعد أشهر طويلة على أنقاض حكومة خصمه حسان دياب سيئة الحظ بعد نحو عام.

يأمل الزعيم المستقبلي تمرير المرحلة لفرض رؤيته المدعومة فرنسيا، لكن الأمر لم يصل إلى خواتيمه الأخيرة حتى اللحظة. فرئيس التيار الوطني الحر شبه المعزول والذي تجانبه الظروف والضربات خاصة المتعلقة منها بالعقوبات الأميركية، لم يسلم الراية وتمثل المعركة حرب حياة أو موت له في ظل تساؤلات جدية حول ما إذا كانت الحكومة المزعم تشكيلها ستستمر الى ما بعد ولاية العهد الحالي.

وفي كل محاولة لتحقيق خرق حكومي في زيارات الحريري إلى عون في بعداء، كان باسيل حاضرا ولو من بعيد بين الجانبين في تأكيد على أن أية محاولة حريية لصياغة ملامح الحكم المقبل لن يكتب لها النجاح من دون تسوية ما مع ولي العهد العوني.

يحاول الحريري كثيرا تحييد رئيس الجمهورية عبر تعابير توددية في مقابل أخرى مواربة منتقدة لباسيل. وبعيدا عن كل الشروط والشروط المضادة التي ستخضع بدورها إلى التبدل، فإن تحييد رئيس البلاد عن رئيس التيار الوطني الحر لن تنفع الحريري في حكمه الذي يواجه تحديات هائلة وصعبة جدا ولن يكون في مقدوره ولوج حكم يريده طويلا وفاعلا وسط صدام مع القوة المسيحية الأكبر، أقله بالنسبة الى التمثيل الرسمي في المجلس النيابي، ولو أن الكثير من الحديث سرى حول تراجع دراماتيكي للتيار الحر في الشارع المسيحي.

من المؤكد أن باسيل لن يرفع الراية البيضاء بعد العقوبات الأميركية. وقد تجعل العوامل الجديدة منه أكثر شراسة وتمسكا بالحقوق وأكثر عنادا ضد مهاجميه، وخاصة، أكثر إستهدافا لمنافسيه الرئاسيين وهم إثنان دوما، زعيم تيار المردة سليمان فرنجية وزعيم القوات اللبنانية سمير جعجع، وقد خرق صفوهما أخيرا المرشح الجديد الصامت دائما قائد الجيش جوزف عون المدعوم أميركيا.

وثمة من يلفت النظر إلى أن الأشهر الأخيرة من عهد عون ستشهد عدائية غير مسبوقة بين المرشحين للرئاسة.